

Distr.: General  
28 June 2006  
Arabic  
Original: Arabic/English/Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٨٧ (ق) من القائمة الأولية\*

نزع السلاح العام الكامل

المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

تقرير الأمين العام

## المحتويات

## الصفحة

|    |       |                                         |
|----|-------|-----------------------------------------|
| ٢  | ..... | أولا - مقدمة                            |
| ٣  | ..... | ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء |
| ٣  | ..... | بوليفيا                                 |
| ٤  | ..... | جورجيا                                  |
| ٦  | ..... | لبنان                                   |
| ٧  | ..... | موريشيوس                                |
| ٨  | ..... | المكسيك                                 |
| ١١ | ..... | بنما                                    |
| ١٢ | ..... | إسبانيا                                 |

\* A/61/50 و Corr.1.



## أولا - مقدمة

١ - أشارت الجمعية العامة في قرارها ٧٤/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن "المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية"، إلى التوصية الواردة في الفقرة ٢٧ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالتفاوض بشأن صك دولي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها<sup>(١)</sup>، والتي تتعلق بمعالجة مسألة ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة شاملة كجزء من عملية مستقلة تجري ضمن إطار الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، شجعت الجمعية العامة جميع الدول على بحث إمكانية وضع وتنفيذ تدابير ضمن إطار وطني أو إقليمي أو دون إقليمي للتصدي للاتجار غير المشروع المرتبط بتكديس هذه المخزونات.

٢ - كما ناشدت الجمعية العامة جميع الدول المهتمة أن تقوم بتحديد حجم الفائض من مخزونها من الذخيرة التقليدية وطبيعته وما إذا كان يشكل خطرا على الأمن و، إذا رأت ذلك مناسبا، وسائل تدميره، وما إذا كانت في حاجة إلى مساعدة خارجية لإزالة هذا الخطر. وفضلا عن ذلك، شجعت الدول القادرة على مساعدة الدول المهتمة على تقديم المساعدة إلى هذه الدول في مجال وضع وتنفيذ برامج للتخلص من فائض المخزونات أو تحسين إدارته، وذلك في إطار ثنائي أو عن طريق المنظمات الدولية أو الإقليمية وعلى أساس طوعي وشفاف. وأخيرا، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن المخاطر الناجمة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية وبشأن السبل الوطنية لتعزيز الرقابة على الذخيرة التقليدية، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

٣ - وعملا بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى الدول الأعضاء لطلب آرائها بشأن الموضوع. والردود التي وردت مستنسخة في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود الإضافية في شكل إضافات لهذا التقرير.

(١) A/60/88 و Corr.2.

## ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

### بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦]

طلبت الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء في القرار ٧٤/٦٠ الذي اتخذته في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أن تحدد على أساس طوعي، ووفقاً لاحتياجاتها الأمنية المشروعة، ما إذا كان جزءاً من مخزونها من الذخيرة التقليدية يعتبر فائضاً، وتعترف بوجود وضع أمن هذه المخزونات في الاعتبار وبأنه لا بد من وضع ضوابط ملائمة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالأمن المادي والتكنولوجي لمخزونات الذخيرة التقليدية الموجودة لأجل القضاء على خطر الانفجار أو التلوث أو التحويل.

وتقوم القوات المسلحة لبوليفيا طواعية بصفة دورية بتنفيذ خطط تدمير القنابل والقنابل اليدوية وفتائل الإشعال وغير ذلك من الأجهزة المتفجرة التي أفرغت شحنتها أو بطل مفعولها أو غير مستخدمة.

وتؤيد بوليفيا أي اقتراح يستهدف تخفيض أو إزالة الأجهزة الضارة بالصحة أو التي قد تسبب للبشر معاناة بلا داع، خاصة إزاء التهديد الذي ينطوي عليه الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

## جورجيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦]

تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية (قرار الجمعية العامة ٦٠/٧٤):

## ١ - قذائف الدفاع الجوي عالية الارتفاع (KRUG و S-75)

وفقاً لمذكرة التفاهم بين جورجيا ووكالة الإمدادات والصيانة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) بشأن "نزع القذائف الموجهة"، بدأ جرد ورصد قذائف الدفاع الجوي عالية الارتفاع (قذائف KRUG 216) الموضوعة في إقليم القوات المسلحة لجورجيا ونزعها التام، في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وتم حتى الآن تدمير ٢١٦ قذيفة. ووفقاً للعقد المبرم بين جورجيا ووكالة الإمدادات والصيانة التابعة لناتو (LU/4600000811 #26-11-2003)، يجري تدمير قذائف الدفاع الجوي عالية الارتفاع S-75 في الوقت الحالي، وتجهيز وقود القذائف الصلب (RST-4K؛ ١٦٠ طناً من مادة TNT) للاستخدام في مواد التفجير الصناعية.

## ٢ - مواد المدفعية المضادة للطائرات ومواد القتال الجوي

استناداً إلى الاتفاق المعقود بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجورجيا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن "إعادة تدوير مخزونات الذخيرة الموجودة في القواعد العسكرية السوفياتية السابقة في جورجيا وتدميرها"، جرى التخطيط لنزع (تدمير) مواد المدفعية المضادة للطائرات ومواد القتال الجوي التي انتهت مفعولها وغير المستخدمة المخزونة في قاعدتي ديدوبلستسكارو وفارتسيكه العسكريتين التابعتين لوزارة الدفاع في جورجيا. وبالإضافة لذلك، تم الاضطلاع وفقاً لتوصيات مجلس الأمن الوطني في جورجيا (التقريران رقم ٢٠ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ورقم ٢٨ المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣) ولجنته الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمسائل العسكرية - التقنية، وعلى أساس كمية المواد الحربية المخزونة في القاعدتين العسكريتين، بالمشروع المذكور أعلاه لنزع المواد الحربية التي انتهت مفعولها وغير المستخدمة. وقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتمويل المشروع الذي شمل ما يلي:

- نزع الذخيرة PTAB 2.5 من الوزن المنخفض (٢٠٠ ١٠ وحدة) وذخيرة الطائرات AZLB - 6SKS (١٣٦ ١ وحدة)، المخزونة في قاعدة فارتسيكه؛

- تدمير طلقات عيار ١٠٠ مم مضادة للطائرات وطلقات مدفعية (١٠ ٠٠٠ وحدة) مخزونة في قاعدة ديدوبلستسكارو؛
  - تدمير فتائل إشعال وسدادات قذح (١٠ ٠٠٠ وحدة) موجودة في قاعدة ديدوبلستسكارو؛
  - تجهيز - تعبئة مادة TNT (١٠ أطنان)؛
  - القيام بأعمال البناء والصيانة لتجميع وتشغيل موقع صناعي أوكراني الصنع، لاستخراج وصهر مادة TNT؛
  - استخراج مادة TNT من قذائف وقنابل الطائرات (١٠ ٠٠٠ وحدة).
- وقد بدأ العمل في المشروع المذكور أعلاه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وسينتهي في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

### ٣ - قذائف ALAZANI و CRISTAL غير الموجهة المقاومة للبرد

توجد ٧٧٠٠ وحدة من هذه القذائف مخزونة في مخازن المواد الحربية التابعة لوزارة الدفاع في جورجيا. وتولت اللجنة المنشأة بقرار من رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الجورجية تحديد عدم نفع هذه القذائف. وستعنى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمسائل العسكرية - التقنية التابعة لوزارة الدفاع ببحث هذه المسألة، ووفقاً لتوصياتها المقبلة سيتم تدمير القذائف.

## لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦]

بالإشارة إلى الموضوع والمستند أعلاه تشير هذه الوزارة إلى أنه لا يوجد لديها فائض في مخزونات الذخيرة التقليدية وبالتالي لا توجد مخاطر من جراء ذلك، كما تؤكد على أن القوانين اللبنانية والتعليمات الخاصة، وضعت ضوابط ملائمة على الصعيد الوطني في ما يتعلق بأمن مخزونات الذخيرة التقليدية، وسلامتها وطريقة إدارتها، للقضاء على الأخطار التي قد تنجم عن الانفجار، التلوث أو التحويل التي يمكن أن تسببه.

## موريشيوس

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لا يوجد لدى جمهورية موريشيوس أي فائض من تلك الذخيرة. وكل ما يوجد منها في مخزونات الشرطة هو الحد الأدنى اللازم للوفاء باحتياجات الأمن الداخلي. وتمت في ٢١ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إزالة أنواع الذخيرة التي انتهت صلاحيتها الوارد وصفها أدناه، وذلك بتفجيرها تحت إشراف الخبراء من ضباط كلية الذخيرة التابعة للجيش البريطاني:

| رقم<br>مسلسل | الذخيرة                             | الكمية التي<br>دمرت | ملاحظات                                              |
|--------------|-------------------------------------|---------------------|------------------------------------------------------|
| ١            | قنابل مضادة للدبابات رقم ٩٤         | ٣٢                  |                                                      |
| ٢            | صمام إشعال كهربائي للسيارات المدرعة | ١٦٢                 |                                                      |
| ٣            | نترات البوتاسيوم                    | ١٨٠ أوقية           |                                                      |
| ٤            | صاروخ M52                           | ٣٠                  |                                                      |
| ٥            | ألغام إنذار                         | ١٠                  |                                                      |
| ٦            | عبوة ثانية من مادة Mace             | ٥٩                  |                                                      |
| ٧            | أجهزة لرش مادة Mace                 | ٥٢                  |                                                      |
| ٨            | قنبلة هجوم يدوية                    | ١٠                  |                                                      |
| ٩            | WASP 58 AC                          | ١٨                  | احتفظ باثنتين للعرض                                  |
| ١٠           | قذائف هاون عيار ٨١ مم               | ٧٠                  | بقيت ٢٠ منها لتدمر بعد<br>الحصول على عبوات بلاستيكية |
| ١١           | متفجرات صاروخية عيار ٨٩ مم          | ٣٩                  |                                                      |
| ١٢           | صاروخ تدريب عيار ٨٩ مم              | ٥                   |                                                      |
| ١٣           | قنبلة مضادة للأفراد AP 34           | ١٦٨                 |                                                      |
| ١٤           | ألغام وفتائل إشعال مضادة للدبابات   | ٢٢                  |                                                      |
| ١٥           | ألغام مضادة للأفراد                 | ٩٣                  |                                                      |
| ١٦           | قنابل دفاع                          | ٩٠                  |                                                      |
| ١٧           | بارود                               | ١٠٠ رطل             |                                                      |

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١ أيار/مايو ٢٠٠٦]

ترى المكسيك أن مراقبة إنتاج وتكديس الذخيرة التقليدية أساسي للحفاظ على السلم والأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

وتدرك المكسيك المخاطر الناشئة عن تكديس فائض الذخيرة التقليدية وتدرك أن ذلك التكديس يتسبب في الاتجار غير المشروع بتلك المواد مع جهات فاعلة غير حكومية، ويحرض على العنف، ويعرض أمن الدول الاجتماعي وسلامتها للخطر، ويشكل في نهاية الأمر مشكلة أمن وطني.

وفي هذا الصدد، تطبق المكسيك الضوابط التالية على الصعيد الوطني:

ينظم القانون الفيدرالي المكسيكي للأسلحة النارية والمتفجرات ولائحته التنظيمية الأنشطة المتصلة بصنع وحيازة واستيراد وتصدير الذخيرة والعتاد الحربي عن طريق وزارة الدفاع الوطني.

ومن المهم الإشارة إلى أن وزارة الدفاع الوطني تمارس هذه الضوابط بدعم من الجيش، الذي نُشر في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

وتتولى وزارتا الدفاع الوطني والداخلية مراقبة ورصد صنع وبيع واستيراد وتصدير الذخيرة والأنشطة ذات الصلة، عملاً بالمادة ٢٩ من القانون الأساسي لإدارة العامة الفيدرالية والفقرات ٣٧ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ من القانون الفيدرالي للأسلحة النارية والمتفجرات. ويتعين على وكالات السلطة التنفيذية الفيدرالية هذه أن تعمل، كل في مجال اختصاصها، بالتنسيق مع وزارة المالية والائتمان العام، على رصد تدابير الرقابة الجمركية في المراكز الحدودية والموانئ والمطارات، وزيادة تلك التدابير إذا لزم الأمر، من أجل صون الأمن المادي والتكنولوجي لتلك المواد وللقضاء على الاتجار غير المشروع والتخزين في الخفاء وخطر الانفجار والتلوث الناجم عن الذخيرة عموماً، طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٩/٥١٥ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وتقتصر الذخيرة التقليدية المصنوعة في المكسيك على التي تنتجها وزارة الدفاع الوطني لتلبية جزء من احتياجات القوات المسلحة. كما تصنع الذخيرة للأعيرة المسموح بها قانوناً وللاستعمال في رياضة الرماية لسد جانب من احتياجات الاستهلاك الوطني، وللتصدير



بكميات صغيرة، من جانب ثلاث شركات لديها ترخيص عام للتصنيع صادر عن وزارة الدفاع الوطني، التي تفرض ضوابط صارمة.

وتقوم وزارة الدفاع الوطني باستيراد الذخيرة لتلبية احتياجات القوات المسلحة وقوات الأمن.

### الضوابط المفروضة على مبيعات الذخيرة

يقصر القانون الفيدرالي للأسلحة النارية والمتفجرات بيع الذخيرة على تجار الأسلحة، الذين تحدد المادة ٥٠ من القانون بيعهم للأشخاص على النحو التالي:

(أ) ما يصل إلى ٥٠٠ خرطوشة من عيار ٢٢؛

(ب) ما يصل إلى ١ ٠٠٠ خرطوشة لبنادق الرش أو الأسلحة الأخرى التي تستعمل فيها الذخيرة، سواء الجديدة أو المعاد شحنها، حتى وإن كانت من أعيرة مختلفة؛

(ج) ما يصل إلى ٥ كيلوغرامات من البارود لإعادة الشحن لغرض الاستخدام في الرياضة، معبأة في علب من الصفيح أو في Cuñetas، و ١ ٠٠٠ قطعة من كل من المواد المستخدمة في خراطيش بنادق الرش، أو ١٠٠ طلقة رصاص أو من المواد المستخدمة في خراطيش الأسلحة النارية الأخرى المشروعة؛

(د) ما يصل إلى ٢٠٠ خرطوشة للأسلحة الأخرى المشروعة.

كما أن هناك قيوداً زمنية تفرضها لائحة هذا القانون على بيع الذخيرة، تشمل الفترة الزمنية التي ينبغي أن تنقضي قبل البيع من جديد لنفس الشخص.

وطبقاً للمادة ٥١ من القانون الفيدرالي للأسلحة النارية والمتفجرات، لا يقوم ببيع الخراطيش التي يقتصر استخدامها على الجيش والبحرية والقوات الجوية سوى المؤسسة الرسمية التي يحددها رئيس الجمهورية، وبالشروط المبينة في التكاليفات الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني أو وزارة البحرية، حسب مقتضى الحال.

وطبقاً للمادة ٥٢ من القانون الفيدرالي للأسلحة النارية والمتفجرات، يجوز لوزارة الدفاع الوطني أن تضع بواسطة أحكام إدارية عامة، الشروط المتعلقة بشراء كيانات الحكومة الفيدرالية والولايات والمقاطعة الفيدرالية والبلديات فضلاً عن الأشخاص، للذخيرة التي يحتاجونها لغرض الخدمات الأمنية المأذون بها أو لغرض رياضي الرماية والصيد.

والمقصود بهذه الأحكام أن تساعد على بلوغ غايات هذا القانون وتهيئة الظروف التي تتيح للسلطات الفيدرالية والمحلية الوفاء بواجبهما في صون الأمن العام.

ويقتضي بيع الذخيرة أو إهدائها أو تبادلها فيما بين الأشخاص الحصول على تصريح خاص.

### الاستيراد والتصدير

تختص السلطة التنفيذية الفيدرالية بسلطة شراء وتصدير واستيراد الذخيرة، عن طريق وزارة الدفاع الوطني.

وتنص المادة ٨٤ من القانون الفيدرالي للأسلحة النارية والمتفجرات على عقوبة بالسجن لمدة تتراوح بين خمسة أعوام و ٣٠ عاما وغرامة تعادل أجر ٢٠ إلى ٥٠٠ يوم، لمن يقوم بتهريب ذخيرة خاضعة للضوابط أو يقتصر استخدامها على الجيش والبحرية والقوات الجوية، إلى داخل الإقليم الوطني.

واتخذت المديرية العامة للسجل الفيدرالي للأسلحة النارية ومراقبة المتفجرات التدابير التالية لكي تتبع على الدوام:

(أ) يتولى أفراد عسكريون التفتيش على جميع واردات الذخيرة، للتحقق من أن المواد المعتمز استيرادها أو تصديرها تتفق من حيث الكمية والخصائص مع الكمية والخصائص المحددة في الترخيص الصادر عن وزارة الدفاع الوطني؛

(ب) أثناء نقل الذخيرة، يقوم أفراد عسكريون بالتفتيش على المركبات للتحقق من أن المواد المنقولة مأذون بنقلها. ولدى وصول المواد إلى منشآت الشركة المشترية، يحضر أفراد عسكريون للتحقق من تسليم الذخيرة، والتأكد من كميات وخصائص المواد المرخص لها.

ومن المهم التأكيد على أنه طبقا للقواعد الوطنية بشأن الأنشطة المتصلة بالذخيرة، لا تحوز دولة المكسيك، لأسباب تتعلق بالأمن والميزانية والبيئة، فوائض من الذخيرة التقليدية عدا الكميات المخزونة اللازمة لاضطلاع القوات المسلحة المكسيكية ووكالات الأمن العام على الصعيد الفيدرالي وصعيد الولايات والصعيد المحلي بالمهام المكلفة بها فقط.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦]

تتعاون جمهورية بنما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل الرقابة على النقل الدولي للأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية. وقد انضم بلدنا إلى هذا الجهد بتوقيع مدونة قواعد سلوك دول أمريكا الوسطى بشأن نقل الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة، التي تتضمن، في جملة أمور، تدابير لبناء الثقة فيما بين دول المنطقة.

## إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]  
[ أيار/مايو ٢٠٠٦ ]

## الإطار القانوني الوطني والتجربة المحلية الإسبانية

تخضع حيازة وتخزين الذخيرة في إسبانيا للتنظيم بواسطة المرسوم الملكي ١٩٩٨/٢٣٠ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير الذي اعتمدت بموجبه القواعد المتعلقة بالمتفجرات. وتقتضي هذه القواعد تنفيذ تدابير أمنية محددة بالنسبة لكل مخزون وتنص على حالات التصريح. كما ينص على الحالات التي يسمح فيها بصنع الذخيرة، ويضع لذلك تقييدات محددة. ويستتبع ذلك تأمين المخزونات وتحاشي التكديس الزائد للذخيرة في المستودعات المسموح بها، ولذا يضع تقييدات كمية لكل من الحالات التي يؤذن فيها بحيازة الذخيرة أو خزنها.

كما تنظم القواعد حيازة الأشخاص للذخيرة، من حيث نوع الترخيص الممنوح، للتمييز بين الخراطيش المعدنية وغير المعدنية، وتحديد كمية الذخيرة التي يمكن الحصول عليها وكمية الذخيرة التي يمكن التصرف فيها من حيث التخزين. ويشمل التنظيم أيضا خزن الذخيرة في المصانع ومستودعات التموين، ومعارض أسلحة الرماية، باتباع نفس مبادئ التأمين وعدم التكديس المفرط للموجودات.

ومن وجهة نظر إسبانيا يرتبط تقييم المشاكل الناشئة عن التكديس المفرط للذخيرة التقليدية ارتباطا وثيقا بالعمليات السابقة للصنع والتخزين والترخيص بالحيازة. ويمكن الخلوص إلى استنتاج مبدئي مؤداه أن التكديس المفرط للذخيرة، بما يفوق طاقة الاستهلاك والاتجار السليم، يؤدي إلى تحولها صوب السوق غير المشروع، ويمكن بلا شك الحد من هذه المخاطرة بتطبيق معايير للرقابة تماثل تلك الموضوعة في التشريع الإسباني، سواء من حيث تأمين المخزونات أو تحديد الكميات المكدسة. وبالإضافة لذلك، ينص التشريع الإسباني، بشكل تكميلي، على إمكانية إجراء عمليات التفتيش الضرورية للتحقق من مراعاة الحدود الموضوعة.

ولا يجوز اعتبار استخدام الأسلحة النارية في ارتكاب أعمال إجرامية، ومن ثم استعمال الذخيرة في ارتكاب ذلك العمل، نتيجة مترتبة على التكديس المفرط للذخيرة بأنواعها، وإنما بالأحرى مترتبة على التشريع المتسامح فيما يتعلق بتأمين المخزونات وتحديد كمّ الذخيرة الذي يصرح بحيازته لحاملي تراخيص الأسلحة المختلفة. وتعتقد السلطات الإسبانية أن التشريعات السخية يمكن، في حالات معينة، أن تتسبب في تحول الذخيرة المخزونة (في حيازة قانونية) إلى قطاعات الجريمة.

وعلى نقيض ذلك، اكتشف في إسبانيا أن نفس الحدود المفروضة على حيازة هواة ممارسة الرماية الأولمبية للذخيرة وخزنها لها، تخدم إعادة الشحن غير المشروعة للذخيرة. وربما كان الاستحداث الحِرَفي للذخيرة عن طريق إعادة الشحن دون تصريح، السبيل الرئيسي لدخول الذخيرة إلى السوق السوداء، مما يتسبب في الوقت نفسه في ظهور وسيلة إجرامية أخرى - وهي الاتجار غير المشروع بالمواد المتفجرة (البارود والخرطيش) اللازمة لإتقان الذخيرة المذكورة - الأمر الذي يتم، في حالة إسبانيا، بواسطة تهريب المواد المذكورة من بلدان متاخمة.

### نهج شامل لإزاء المشكلة

إن اتباع نهج أكثر شمولاً لإزاء مشكلة تكديس الذخيرة يطرح تفسيراً مختلفاً بالتأكيد، علاوة على الاعتبارات الخاصة بكل بلد على حدة.

ويؤدي عدم التأمين الكافي لمخزونات الذخيرة التقليدية و/أو التكديس المفرط للموجود منها في بلدان أو مناطق جغرافية معينة لا تخضع، لأسباب مختلفة لعمليات التدخل والرقابة الفعالة (وبخاصة بسبب الافتقار للقدرات التشريعية والإدارية الوطنية الكافية)، إلى تحول الذخيرة إلى الدوائر الإجرامية أو إلى إمداد مناطق الصراع المسلح بها في الخفاء.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بالتدابير التي شجعتها إسبانيا للرقابة على الذخيرة التقليدية، إلى الموقف الثابت لوفد إسبانيا (والاتحاد الأوروبي عموماً) أثناء الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعبئها، بالنسبة لمناطق هذه التدابير إلى ذخيرة هذا النوع من الأسلحة. وستواصل إسبانيا المناداة من أجل ذلك مستقبلاً بأن يأخذ الصك المعتمد صفة الإلزام القانوني وبأن يتضمن أحكاماً تتعلق بالذخيرة.

ومن ناحية أخرى، ترى إسبانيا أن التدبير الأساسي الذي يمكن اعتماده على الصعيدين الوطني والإقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالذخيرة التقليدية هو تعزيز الضوابط على تصدير تلك الذخيرة. وفي هذا الصدد، ثمة مثال إقليمي جدير بالإشارة وهو مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي المتعلقة بصادرات الأسلحة، التي تلزم دوله الأعضاء بتنظيم عملية تصدير الذخيرة باعتبارها من مواد الدفاع. والقصد من ذلك هو ضمان عدم تحول شحنات الأسلحة المتجهة للخارج إلى مستعملين نهائين مختلفين عن المعلن عنهم.